وقفة

▪ عالية طالب

كفالات مالية للبيع

منذ أعلنت وزارة المالية العراقية عن إيعازها لمصرفي الرافدين والرشيد ببدء منح السلف للموظفين الحكوميين. وعلى نوعين الأول بقيمة ٥ ملايين دينار عراقي والثاني سلفة للموظفين الذين لا يمتلكون دورا سكنيا أو قطع أراضي بقيمة ١٠٠ راتب تسترجع بالإقساط المريحة. منذ هذا الإعلان والموظفين في هرج ومرج بحثا عن الاستمارات التي يملؤونها والتي ترسل لتنتظر دورها بين المتقدمين وصولا إلى عودتها بالموافقة والتي تخللها العديد من أحلام المشاريع والتخطيط والتفكير برغم محدودية المبلغ وتواضعه أمام أسعار العقارات التي تشهد صعودا جنونيا لا يضاهيه أي بلد عربي مجاور أو بعيد، ثم تعود الأحلام لتتقزم أمام شرط جديد يتطلب توفير كفيل ضامن لطالب السلفة!! وبرغم غرابة طلب كفيل لموظف حكومي إذ تكفي وظيفته الحكومية ضامنا إلا إن الشرط يظل حادا وواقفا بصلابة وهو يشترط أن يكون الكفيل ليس موظفا حكوميا فقط، بل ومن نفس قسم طالب السلفة حصريا!! ويدور الموظف على الزملاء وهو يستجدي مساعدتهم فيكتشف أن اغلبهم سبق وان كفلوا أكثر من زميل لهم وليس فيهم مما زال نقيا بلا كفالة، ويعود الطالب ليقدم كفيلا حكوميا لكن ليس من دائرته فيواجه بالرفض وكأن دوائر الدولة العراقية لا تنتمي إلى دولة واحدة ولا لوزارة مالية واحدة!!

إن كان قرار وزارة المالية بنظام السلف للموظفين الحكوميين جاء لدعم الواقع الاقتصادي ورفع مستوى التنمية الاقتصادية ومعالجة أزمة السكن في البلاد فأن معالجة أزمة الكفالات لم يجد لها مصرف الرافدين ولا الرشيد حلا وبقيت أشبه بالسيف المسلط على رقاب المحتاجين لهذه السلفة برغم أنها في واقعها الحقيقي لا تبني بيتا ولا تشتري أرضا ولا شقة ولا مشتملا صغيرا لكنها تبقى مطلبا يفكر فيه المحتاج وهو يحاول أن يجمع شتات نفسه وكل مدخراته ومعها مساعدة الأهل والأقارب لتكون إضافة حقيقية لمبلغ السلفة عله يوصل المحتاج إلى بر الأمان المنشود.

وسبق لنا وان قرأنا خبرا أطلقته وزارة الإعمار والإسكان عن تخصيصها ٣٨٨ مليار دينار عراقي لبناء ١٨ ألف وحدة سكنية. ويعود الموظف ليحلم بأن توزع هذه الشقق عليه بأقساط معقولة ولكن خشيته تمتد إلى فكرة الكفيل من جديد ويسأل الجميع إن كانت ٥ ملايين دينار عراقي تطلبت كفيلا فكم ستتطلب الوحدة السكنية الجاهزة من كفلاء ومن أين سنجد كفلاء يسددون حاجة الموظفين الذين باتوا يحلمون ببراعة المحروم في تنشيط أحلام اليقظة التي تسكنه في بيت معقول لا يهدده فيه المالك برفع بدل الإيجار كل ثلاثة أشهر ولا يجبره على التخلية تحت سيل الكلمات المتوعدة ويقفز من بين أحلام يقظته سؤال يقول: ألم يكن القطاع الخاص هو الوحيد من يبحث عن كفالة الموظف الحكومي له؟ فلماذا أصبح هذا الموظف اليوم مشكوكا في أمانته ووظيفته التي لم تعد صالحة حتى لكفالته أمام سلفة تشحن الأحلام أكثر ممّا تحقق واقع الرفاهية الحقيقية؟؟

وزارة العدل: ملتزمون بتنفيذ أحكام الإعدام بموجب القوانين

الأمـن والدفـاع تعمل علـى وضع سيطـرات متنقلة بدلاً من نقاط التفتيش الثابتة

أحدى السيطرات الأمنية في بغداد.. (أرشيف)

□ بغداد / المدى

قال وكيل وزارة العدل بوشو إبراهيم إن الوزارة ملتزمة بتنفيذ أحكام الإعدام بموجب القوانين السارية. جاء ذلك ردا على مطالبة منظمة هيومن رايتس ووتش المعنيّة بحقوق الإنسان بوقف أحكام الإعدام التي قالت إنها بلغت ٦٥ حكما منذ بداية هذا العام. وأوضح إبراهيم في حديث لراديو سوا أن الوزارة قررت الإعلان عن تنفيذ حالات الإعدام بخلاف المرحلة السابقة، مشيرا إلى أن السلطات تنفذ أحكام الإعدام بصورة دورية منذ عام ألفين وأربعة، لكنها لم تكن تعلن عنها. وأشار وكيل وزير العدل إلى أن السجون مفتوحة أمام المنظمات الدولية لمراقبة وضع السجناء وبين إبراهيم أن مصادقة رئاسة الجمهورية على أحكام الإعدام باتت تأخذ وتيرة أسرع من الحكومة السابقة. رد الفعل الحكومي والشعبي جاء رافضا لطلب منظمة حقوق الإنسان بوقف عمليات الإعدام أو إلغائها، وزارة العدل بدورها أكدت أنها جهة تنفيذية، وإلغاء عقوبة الإعدام مسؤولية مجلسي الوزراء والنواب.

وأوضح المتحدث الرسمي باسم الوزارة حيدر السعدي أنه بعد اكتساب الأحكام القضائية الدرجة القطعية يتم التنفيذ، منتقدا بعض منظمات حقوق الإنسان التي تكيل بمكيالين وتدافع عن القتلة حسب تعبيره. المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى عبد الستار البيرقدار وفي تصريحات سابقة أدلى بها للمدى دافع عن استقلالية القضاء والإجراءات التي ينفذها، مشككا في مصداقية التقارير الدولية، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن الكثير من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأميركية ما زالت تطبق عقوبة الإعدام. وان تعليق أو إلغاء عقوبة الإعدام هو من اختصاص الجهتين التشريعية والتنفيذية، يذكر أن نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش جو ستارك قد أعلن مؤخرا: "يبدو أن الحكومة العراقية أعطت لجلادي الدولة الضوء الأخضر لكي يُعدموا الأفراد كيفما شاءوا. على الحكومة أن تعلن تجميداً فورياً على جميع عمليات الإعدام، وأن تبدأ في إصلاح نظام العدالة الجنائية العراقي، الذي تشوبه المشكلات". وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش الدولية قد أبدت قلقها من أخذ المحاكم العراقية باعترافات ترى المنظمة أنها منتزعة بالإكراه.

وطبقاً للأمم المتحدة، من المتوقع أن يكون هناك ١٢٠٠ شخص قد حُكم عليهم بالإعدام في العراق منذ عام ٢٠٠٤. ويصرح القانون العراقي بالإعدام في نحو ٥٠ جريمة، منها الإرهاب والاختطاف والقتل. وذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش في بيان لها أنه منذ بداية عام ٢٠١٢ أعدم العراق ٦٥ سجيناً على الأقل ٥١ منهم في كانون الثاني، و١٤ آخرين في ٨ شباط، على جرائم متعددة، وتوقعت المنظمة المزيد من عمليات الإعدام خلال الأيام والأسابيع المقبلة. وتعارض هيومن رايتس ووتش عقوبة الإعدام من حيث المبدأ، وفي كل الظروف، نظراً لـ"طبيعتها اللا إنسانية".

ويطالب القانون الدولي لحقوق الإنسان بأن تقتصر عقوبة الإعدام على الجرائم الأكثر جسامة في الأماكن التي لم تُلغ فيها هذه العقوبة، مع التزام نظام القضاء بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة بكل دقة. وفي السياق الأمني أكد عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية حاكم الزاملي أن العمل جار بوضع سيطرات متنقلة مشتركة من وزارتي الداخلية والدفاع والجيش والانضباط والنجدة والأمن الوطني والمخابرات بدلا من نقاط التفتيش الثابتة. وقال الزاملي في تصريح لوكالة الفرات نيوز أمس أن "أسباب وضع سيطرات متنقلة ومشتركة هو لكي لا يستطيع من يلقي القبض على احد المجرمين التفاوض معه لغرض تهريبه أو تهريب الأموال التي بحوزته"، موضحا أنه "عندما تكون سيطرة مشتركة ستكون ذات فائدة كبيرة وخاصة وهي تتكون من جميع أبواب القوات الأمنية".

وبين أن "هذه السيطرات المتنقلة ستكون مراقبة هي أيضا من خلال الكاميرات التي ستنصب في مناطق وساحات عامة في بغداد"، مبينا أن "هذه الكاميرات ستصب معلوماتها في مركز عمليات مشترك لمتابعة ومراقبة حركة السيطرات المتنقلة". وكانت قيادة عمليات بغداد أعلنت، في الـ٢٨ من أيلول الماضي، عن اتخاذ قرار بتقليص السيطرات الأمنية في جميع مناطق العاصمة. وتشهد مناطق بغداد زحاما خانقا بسبب كثرة السيطرات الأمنية في الشوارع والتي أصبحت تؤرق المواطن العراقي وتسبب له الإزعاج.

وأوضح أننا "لا نحتاج إلى جيش جرار وسيطرات كبيرة تعرقل حركة السير في المدينة وخاصة وأن هناك كثافة في السكان وكثافة في العجلات بالاضافة الى أن الشوارع ضيقة ومزدحمة ولا تتحمل كثرة نقاط التفتيش"، مشيرا إلى انه "يجب أن تصب جهودنا على المراقبة الالكترونية والعمل الاستخباري بدلا من نقاط التفتيش".

العراقية: الحكومة تهيمن على السياسة الخارجية.. والكردستاني: دولة القانون يرفض الشراكة

الصدريون يتهمون "حزب المالكي" بالسيطرة على المناصب الخاصة

□ بغداد / المدى

عزا قيادي في التيار الصدري ونائب عن كتلة الأحرار احد مكونات التحالف الوطني تأخير تعيين الدرجات الخاصة بالوكالة إلى عدم تفعيل مبدأ التوازن في الوزارات والمناصب الحكومية والقيادات ووكلاء الوزارات.

وفي غضون ذلك، اتهمت القائمة العراقية، الحكومة بالسيطرة على السياسة الخارجية للدولة العراقية دون اخذ البرلمان بعين الاعتبار.

ونقلت وكالة الفرات نيوز عن النائب الصدري جواد الحسناوي قوله أمس أن "مبدأ عدم التوازن استفادت منه حكومة المالكي وسيطر حزبه على جميع المناصب الخاصة".

ويشغل رئيس الحكومة نوري المالكي، الوزارات الأمنية بالوكالة منذ الإعلان عن تشكيل الحكومة غير المكتملة في الحادي والعشرين من كانون الأول الماضي، إلا أنه أصدر في السابع من حزيران الحالي، أمرا بتكليف مستشار الأمن القومي فالح الفياض لتسلم منصب وزير الأمن الوطني وكالة.

الحسناوي أشار إلى أن "هذا يعتبر التفافا على القانون وعلى صلاحيات مجلس النواب لكن هذه الشرعية التي وجدتها حكومة المالكي والحزب الحاكم كانت لغرض التحايل على القانون لبقاء هذه الدرجات بالوكالة"، مبينا أن "هذه الشرعية موجودة إلى الآن".

وقال الحسناوي إن "حكومة المالكي هي من أوجدت إدارة الوزارات بالوكالة ونجحت في هذا الأمر واستطاعت السيطرة على الحكومة"، مشيرا إلى أن "الكتل السياسية رفضت هذا المبدأ غير أنه لم يتحقق إلى الآن شيء باتجاه إعادة التوازن للوزارات".

وتابع في حديثه إن "الكتل السياسية عندما تتكلم عن مبدأ التوازن، نرى البعض منها يدفع بألا يكون هناك توازن في هذا الموضوع في سبيل الاستفادة من المكاسب التي حصلت عليها بعض الاحزاب من الحكومة السابقة والتي الى الان تعتبر هذا مكسبا ومغنما لها".

اتهامات التيار الصدري عززتها القائمة العراقية والتي قالت إن السياسة الخارجية للعراق لا تطرح لأي نقاش داخل مجلس النواب بل تنفرد بها كابينة الحكومة.

وقال إقبال في بيان له تلقت (المدى) نسخة منه أمس "عدم طرح السياسة الخارجية للعراق داخل مجلس النواب مؤشر غير صحي وخاصة في ظل عملية سياسية غير مستقرة" ، مشدداً على ضرورة أن يكون هناك خطاب وطني متفق عليه لتوضيح ملامح السياسة الخارجية لعلاقة العراق بالوسط الإقليمي والدولي".

وأضاف إن "ازدواجية الخطاب السياسي من ابرز ملامح العملية السياسية في العراق، عازياً السبب في ذلك لغياب الإجماع الوطني حول إستراتيجية واضحة المعالم تنطلق من الرؤية السياسية للنخب السياسية ومن الإرادة الشعبية لجمهور العراقيين".

وأضاف إقبال نأمل أن "تتركز مطالب الحكومة على إخراج العراق من الفصل السابع، مشيراً إلى أنه ينبغي على الخارجية العراقية ومجلس الوزراء أن يضع ذلك كأولوية، لافتاً إلى أن "مصلحة العراق اليوم في تحقيق سيادته والاستقرار الاقتصادي مقدمة على ما سواها".

وعلى صعيد متصل، ذكر التحالف الكردستاني أن "ائتلاف دولة القانون لا يريد حكومة شراكة وطنية بل يسعى الى تشكيل حكومة أغلبية، لانهم لا يريدون أن يعيدوا تجربتهم الفاشلة هذه السنة فقرروا عدم الرجوع الى بنود اتفاقية أربيل".

وقال النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان في تصريحات صحفية أمس إن "التحالف الكردستاني يركز على بنود اتفاقية أربيل لأنه يشعر أنها تحقق حكومة شراكة وطنية وتدفع العملية السياسية إلى الأمام"، مضيفا أن "عدم الاحتكام لبنود اتفاقية أربيل لن يحقق حكومة شراكة وطنية وستبقى المشاكل عالقة داخل الحكومة".

وطرح نواب تشكيل حكومة أغلبية برلمانية على خلفية الأزمة التي شهدتها العملية السياسية خلال الأيام الماضية وانسحاب العراقية من الحكومة ومجلس النواب.

وتساءل "لا ادري لماذا لا يتكلم نواب ائتلاف دولة القانون بصراحة ويكشفون عما موجود بداخلهم؟"، لافتا إلى أن "هذا هو الفرق بينهم وبين باقي الكتل السياسية".

وكانت الكتل السياسية وقعت في أربيل أواخر عام ٢٠١٠ على اتفاقية تم بموجبها إنهاء الخلاف بين التحالف الوطني والقائمة العراقية حول الأحقية في تشكيل الحكومة وتضمنت بنود عديدة.

وأوضح عثمان أننا "نرحب بجميع الطروحات إذا ما تم الاعلان عنها داخل المؤتمر لأنه يجب أن تنتهي المجاملات"، مشيرا إلى أننا "وبعد مرور أكثر من سنتين اكتشفنا انه لا توجد شراكة وطنية إنما هناك عداوة بين الأطراف السياسية".

وكان بعض النواب قد أشار إلى وجود اتفاقات سرية ضمن اتفاقية أربيل لم يفصح عنها قادة الكتل السياسية وطالبوا بالإعلان عن تلك الاتفاقات أمام الشعب العراقي.

مجلس الوزراء

عقد "بروفة" للقمة العربية قبل انعقادها

الجامعة العربية

□ بغداد / المدى

في إجراء يعد الأول من نوعه في تاريخ عقد القمم العربية، يعتزم وفد من الجامعة العربية زيارة بغداد لعقد بروفة لاختبار الإجراءات والتحضيرات العراقية بهذا الصدد، فقد كشفت الجامعة العربية عن ترتيبات لزيارتين إلى بغداد، من المقرر أن يقوم بهما وفد من الأمانة العامة خلال الأسابيع القليلة المقبلة وقبيل موعد القمة للوقوف على اللمسات النهائية.

وكشف مدير الإدارة العربية ومسؤول الشؤون العراقية بالأمانة العامة للجامعة السفير علي جاروش في تصريحات خاصة عن أنه من المقرر إعداد بروفة للقمة خلال هاتين الزيارتين، وهو إجراء يقام للمرة الأولى، في تاريخ القمم العربية. ولفت إلى أن هذا الإجراء يعني إجراء اختبار لمدى مواءمة الخطوات والإجراءات والتجهيزات التي تم اتخاذها من أجل توفير كل الظروف والأجواء لضمان نجاح القمة وخروجها بالشكل اللائق.

ورفض جاروش الحديث عما يتردد بامكانية أن تعقد القمة بمن حضر مؤكدا أن هناك العديد من القمم لم يكن التمثيل والحضور بها واسعا من جانب القادة، وكانت من أنجح القمم مثل قمة بيروت مارس ٢٠٠٢.

وعما إذا كانت الظروف الأمنية والسياسية مواتية لعقد القمة، خاصة في ظل الخلافات السياسية التي يشهدها العراق "بجانب التدهور بالوضع الأمني" أكد السفير علي جاروش أن قرار عقد القمة أمر متفق عليه وأن كل الترتيبات والاستعدادات جرت على قدم وساق، بما في ذلك القصور التي سوف تستضيف القادة. وبشأن الخلافات السياسية داخل النظام العراقي خاصة قضية نائب الرئيس طارق الهاشمي المتصاعدة، قال إن الوضع داخل العراق بما في ذلك النظام ليس ملتهبا، وأن هذه الأزمة بطريقها إلى العلاج والاحتواء ولن تؤثر بأي شكل من الأشكال على عقد القمة أو نجاحها.

ونفى أن تكون الجامعة العربية، وخاصة عبر مهمة وفدها إلى بغداد قد تعرضت لهذه القضية من قريب أو بعيد أو أنها سعت للتوسط بها أو طلبت بتنحيتها وتجميد هذا الملف إلى ما بعد انتهاء القمة، مشددا على أنه لم يتم التطرق إلى هذا الموضوع.

ولفت إلى أن القمة ستعقد داخل قصر الحكومة العراقية، غير أنه رفض الجزم بما اذا كان هذا القصر يقع داخل المنطقة الخضراء أم خارجها، مشددا على تجهيزه تماما لاستضافة هذا الحدث الكبير، ومشيرا إلى أن هناك البعض من القصور الرئاسية داخل المنطقة الخضراء والبعض الآخر خارجها.